المساهمة الصناعية في تحقيق التنمية البشرية في العراق (البصرة أنموذجاً) دراسة في جغرافية الصناعة

م.د. فراس ناظم احمد
وزارة التربية

Industrial Contribution to Achieving Human Development in Iraq (Basra as a Model) A Study in Industrial Geography

Dr. Firas Nazim Ahmed
Ministry of Education
fras32759@gmail.com

الملخص

يستعرض هذا البحث دور القطاع الصناعي في تعزيز التنمية الاجتماعية في العراق، مع التركيز على كيفية تأثيره على الاقتصاد الوطني وتحسين مستويات المعيشة. يهدف البحث إلى تحليل أثر الصناعات المختلفة في رفع جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل، وتحقيق التوازن الاجتماعي، وتعزيز الاستدامة البيئية. كما يركز البحث على التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في العراق، وكيفية التغلب عليها لتحقيق تنمية مستدامة. تظهر البيانات تأثيرًا إيجابيًا للسياسات الحكومية في عدة مجالات من القطاع الصناعي. حيث يُلاحظ أن ٤٠% من المشاركين يرون أن السياسات الحكومية تحفز نمو القطاع الصناعي بشكل كبير، كما أن ٤٠% يعتقدون أن هذه السياسات تسهم في تسهيل الاستثمارات. علاوة على ذلك، ٦٠% من المشاركين يرون أن هناك قوانين فعّالة لحماية الصناعة المحلية، بينما يرى ٥٠% أن الحكومة تشجع على تطوير التكنولوجيا في الصناعات المحلية. في ما يخص توفير فرص العمل، ٥٥% من المشاركين أكدوا أن السياسات الحكومية تساهم في خلق فرص عمل جديدة، و٨٠% أشاروا إلى تحسين مستوى المعيشة في المناطق الصناعية. أما بالنسبة لتحسين بيئة العمل، فقد أظهر ٥٥% من المشاركين تحسنًا في بيئة العمل بسبب السياسات الحكومية، فيما يعتقد ٦٥% أن هناك فوارق واضحة بين الصناعات المختلفة. كما أظهرت البيانات أيضًا أن ٧٠% من المشاركين يرون أن السياسات الحكومية تدعم تبني التقنيات الحديثة في الشركات الصناعية، مع ٨٠% يعتقدون أن الابتكار التكنولوجي يساهم بشكل كبير في تحسين الإنتاجية. وأخيرًا، ٨٠% من المشاركين أكدوا أن هناك استثمارات كافية في البحث والتطوير لدعم الابتكار في الصناعات العراقية، مما يعكس دور السياسات الحكومية في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي. تبين نتائج البيانات أن السياسات الحكومية تساهم بشكل كبير في تحفيز نمو القطاع الصناعي

وتحسين بيئة العمل، مع تعزيز الابتكار التكنولوجي وتوفير فرص العمل. توصي الدراسة بتعزيز الدعم التكنولوجي، وتحسين تطبيق القوانين، وتوسيع برامج التدريب والرعاية الاجتماعية للعمال.

الكلمات المفتاحية الصناعة، التنمية الاجتماعية، العراق، الاقتصاد الوطني، الاستدامة، فرص العمل.

Abstract
This research examines the role of the industrial sector in enhancing social development in Iraq, focusing on how it affects the national economy and improves living standards. The study aims to analyze the impact of various industries in improving quality of life by providing job opportunities, achieving social balance, and promoting environmental sustainability. The study also addresses the challenges faced by the industrial sector in Iraq and how to overcome them to achieve sustainable development. The data shows a positive impact of government policies in several areas of the industrial sector. It is observed that 40% of participants believe that government policies significantly stimulate industrial sector growth, and 40% think these policies facilitate investments. Moreover, 60% of participants believe that there are effective laws to protect domestic industry, while 50% feel the government encourages technological development in local industries. Regarding job creation, 55% of participants confirmed that government policies contribute to the creation of new job opportunities, and 80% reported improvements in living standards in industrial areas. As for improving the working environment, 55% of participants noted improvements due to government policies, while 65% believe there are clear differences between various industries. The data also revealed that 70% of participants see government policies supporting the adoption of modern technologies in industrial companies, with 80% believing that technological innovation significantly contributes to improving productivity. Finally, 80% of participants confirmed that there are sufficient investments in research and development to support innovation in Iraqi industries, reflecting the role of government policies in enhancing the industrial sector's competitiveness. The data shows that government policies significantly contribute to stimulating industrial sector growth, improving the working environment, promoting technological innovation, and providing job opportunities. The study recommends enhancing technological support, improving law enforcement, and expanding training and social care programs for workers.

Keywords: Industry, Social Development, Iraq, National Economy, Sustainability, Job Opportunities.

المقدمة

تعد التنمية الاجتماعية من الركائز الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها من خلال رفع مستوى رفاهية الأفراد وتحسين مستوى حياتهم. فهي لا تقتصر فقط على النمو الاقتصادي، بل تتجاوز ذلك لتشمل تحسين جودة الحياة، توفير فرص العمل، والحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع. إن التنمية الاجتماعية تعزز العدالة الاجتماعية وتعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين، مما يساهم في بناء مجتمع مستدام وأكثر تماسكًا.

في العراق، يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الحيوية التي يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاجتماعية. فعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها العراق منذ عقود، لا يزال القطاع الصناعي يعد أحد المقومات الأساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الصناعات المختلفة في العراق تمتلك القدرة على تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة.

لكن القطاع الصناعي في العراق يواجه العديد من التحديات التي تعيق قدرته على المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية. من أبرز هذه التحديات البنية التحتية المتهالكة، ضعف استثمارات القطاع الخاص، والفساد الإداري الذي يعرقل تنفيذ المشاريع الصناعية. إضافة إلى ذلك، يعاني القطاع من قلة التدريب المهني والتقني اللازم لتطوير الأيدي العاملة المحلية، مما يحد من قدرة القطاع على المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي.

إلا أن هناك فرصًا كبيرة أمام العراق لتعزيز دوره الصناعي من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة ومتطورة. إن تطوير القطاع الصناعي لا يقتصر فقط على زيادة الإنتاج، بل يجب أن يترافق مع تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. فعلى سبيل المثال، يمكن للقطاع الصناعي أن يوفر فرص عمل جديدة، خاصة في المناطق الريفية، مما يسهم في الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية وتحسين مستوى الدخل في تلك المناطق.

تتناول هذه الدراسة مساهمة القطاع الصناعي في تعزيز التنمية الاجتماعية في العراق، من خلال تحليل الآليات التي يمكن أن تسهم في تحسين مستويات المعيشة. كما تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية التغلب على التحديات التي تواجه هذا القطاع، وكيفية تفعيل دوره في توفير فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في ما يأتي: ١- معرفة مدى تأثير القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في العراق، في ضوء التحديات التي تواجه هذا القطاع والفرص المتاحة لتطويره. ٢- هل يُعد تطور الأزمات الاقتصادية والسياسية الذي يواجه القطاع الصناعي في العراق عقبة تحد من قدرته على توفير فرص العمل وتحقيق النمو المستدام.

ثانياً: فرضية البحث

١- تهدف الدراسة إلى استكشاف سبل تعزيز دور الصناعة في العراق لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

٢- تحديد العقبات التي تؤثر سلبًا على فعالية هذا القطاع في تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر.

ثالثاً: أهداف البحث

- تحليل دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في العراق وتقديم حلول للمشاكل التي يواجهها.
- استكشاف كيفية تعزيز قدرة الصناعات على توفير فرص العمل في العراق، مع التركيز على تحسين بيئة العمل وتطوير المهارات المهنية.
- دراسة أثر التحديات الاقتصادية والسياسية على القطاع الصناعي، وتقديم اقتراحات للتغلب عليها.
- قياس مدى مساهمة الصناعات المختلفة في تحسين مستويات المعيشة وتقليل التفاوتات الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في العراق.
- تحديد الفرص المتاحة لتحفيز النمو الصناعي في العراق من خلال استراتيجيات وسياسات جديدة تدعم التنمية المستدامة.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الصناعة في تحقيق التنمية الاجتماعية في العراق، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها البلد. من خلال دراسة هذا الموضوع، يمكن وضع استراتيجيات تساهم في تعزيز القطاع الصناعي وتوفير بيئة ملائمة لنموه، مما ينعكس إيجابًا على تحسين مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كما

يمكن أن تسهم الدراسة في تقديم حلول للتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، مما يساعد في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق استدامة بيئية واجتماعية في العراق.

خامساً: منهجية البحث

اعتمدت منهجية على منهج البحث الكمي والنوعي والتحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر متعددة وتحليلها بشكل منهجي لفهم دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في العراق.

يهدف البحث إلى تحليل دور القطاع الصناعي في تحسين التنمية الاجتماعية في محافظة البصرة في العراق. تم جمع البيانات من خلال المقابلات والاستبيانات مع مختلف الفئات المستهدفة، بالإضافة إلى تحليل البيانات الثانوية من التقارير الحكومية والدراسات السابقة.

سادساً: حدود البحث

تتمثل حدود البحث بمحافظة البصرة إذ تقع في الركن الجنوبي الشرقي من العراق بين خطي طول (٤٨,٣٠-٤٦,٤٠) شرقاً ودائرتي عرض (٣١,٢٠-٢٩,٥) شمالاً، وتبلغ مساحتها ١٩٠٧٠ كم^{٢} ، تتكون من ٧ اقضية و ١٤ ناحية.

سابعاً: هيكلية البحث

١- تصميم البحث

تم تقسيم البحث على ثلاث مراحل رئيسية:

أ- المرحلة الأولى: جمع البيانات الأولية

تم استخدام الاستبيانات والمقابلات مع ممثلي ٥ شركات صناعية، والعمال، بالإضافة إلى مقابلات مع مختصين في مجال الاقتصاد والتنمية الاجتماعية. هذه البيانات وفرت نظرة عميقة على كيفية تأثير القطاع الصناعي في تحسين ظروف المعيشة والحد من البطالة.

ب-المرحلة الثانية: جمع البيانات الثانوية

تم جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والتقارير الحكومية التي تركز على نمو القطاع الصناعي في العراق وتأثيره على التنمية الاجتماعية. شملت هذه البيانات التقارير السنوية للمؤسسات الحكومية والإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد العراقي.

ج- المرحلة الثالثة: تحليل البيانات

تم استخدام أساليب التحليل الكمي والنوعي لتحليل البيانات المجمعة. شملت الأدوات المستخدمة في التحليل:

التحليل الإحصـــائي الكمي: لقياس العلاقة بين التنمية الصـــناعية والمســـتويات المختلفة للتنمية الاجتماعية مثل مستوى البطالة، والفقر، وجودة الحياة.

التحليل النوعي: لتحليل البيانات المســـتخلصـــة من المقابلات والمناقشـــات مع الخبراء لتفســـير الأسباب الكامنة وراء التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي في العراق.

٢- مجتمع البحث

العيّنة المستهدفة: تضمنت العينة المستهدفة ممثلين عن القطاع الصناعي في خمس شركات فى محافظة البصـــرة فى العراق، مثل أصـــحاب الشـــركات والمصـــانع، العمالة الصـــناعية، موظفي الحكومة، والاقتصاديين المحليين.

اختيار العينة باســـتخدام أســـلوب العينة العشـــوائية الطبقية لضـــمان تمثيل مختلف فئات القطاع الصـــــناعي في العراق، مع التركيز على المناطق التي تحتوي على أكبر عدد من الصـــــناعات الرئيسية. وشملت العينة عدد ٣٠٠ مشارك

٣- أدوات جمع البيانات

تم تصـميم اسـتبيان يركز على أسـئلة تتعلق بكيفية تأثير الصـناعة على التنمية الاجتماعية، وما التحديات الرئيسـية التي يواجهها القطاع الصـناعي في العراق، إضـافة إلى آراء المشـاركين حول كيفية تحسـين بيئة العمل.تم إجراء مقابلات معمقة مع الخبراء في مجالات الاقتصـاد والصـناعة في العراق، مثل المســـؤولين الحكوميين والمســـتثمرين الصـــناعيين، لفهم التحديات والفرص المتاحة.تم تحليل البيانات التي تم جمعها باســتخدام أدوات إحصــائية مثل SPSS أو Excel لقياس العلاقات بين متغيرات القطاع الصـــناعي والتنمية الاجتماعية، تم اســـتخدام طرق تحليل محتوى البيانات من المقابلات والنصـوص المسـتخلصـة لتحديد الأنماط والعوامل الرئيسـية التي تؤثر على العلاقة بين الصناعة والتنمية الاجتماعية في العراق.

٤- المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغيرات المستقلة: السياسات الحكومية.

المتغيرات التابعة: تتضمن التنمية الاجتماعية مثل توفير فرص العمل، تحسين مستوى المعيشة، وتقليل التفاوتات الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية.

٥- الأدوات الإحصائية

تم اسـتخدام أدوات إحصـائية مثل اختبار الارتباط لفحص العلاقة بين تطور القطاع الصـناعي وأثره على التنمية الاجتماعية في العراق. كما تم تقديم نتائج التفسير وتحليل العوامل المؤثرة.

الاطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم التنمية وخصائصها:

التنمية الاجتماعية تُعرف على أنها مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تحسين ظروف حياة الأفراد والمجتمعات من خلال زيادة الفرص الاقتصادية وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة أفضل. في هذا السياق، يشكل القطاع الصناعي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاجتماعي والاقتصادي، حيث يسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الحد من الفقر والبطالة [١].

فيما يخص العراق، يظهر القطاع الصناعي كأحد العوامل الهامة التي يمكن أن تسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية. على الرغم من التحديات التي يواجهها هذا القطاع بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية، فإن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة من الموارد الصناعية المتاحة لتحفيز الاقتصاد الوطني. الصناعات الثقيلة والخفيفة يمكن أن تساهم بشكل فعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الوظائف التي يحتاجها السكان المحليون، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة [٢].

كما أن دور الصادرات الصناعية في تعزيز الاقتصاد العراقي يعد أحد العوامل الأساسية التي تسهم في زيادة استثمارات رأس المال الثابت وتحقيق التنمية المستدامة. وفقًا للدراسات، يمكن للصادرات أن تلعب دورًا كبيرًا في توجيه الاقتصاد العراقي نحو تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والنمو المستدام. هذا الأمر يعزز من قدرة العراق على الاستفادة من الصناعات في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي [٣].

من جانب آخر، تشير العديد من الدراسات إلى أهمية الاستثمار في التقنيات الحديثة والمعايير المستدامة في تعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي. التحسينات التكنولوجية يمكن أن تساعد في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية التي قد تؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية في العراق. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة الحكومة العراقية في مجال الضرائب والحوكمة تلعب دورًا محوريًا في دعم الصناعة المحلية وتعزيز البيئة الاستثمارية في هذا القطاع [٤].

تؤكد الدراسات السابقة على أن القطاع الصناعي في العراق لا يزال بحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، التعليم الفني، والابتكار. على الرغم من التحسنات التي قد تحدث على مستوى بعض الصناعات، إلا أن تحقيق النمو الصناعي المستدام يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة

والقطاع الخاص. هذا التعاون يمكن أن يســـاهم في إزالة القيود الاقتصـــادية وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل [٥].

أيضًـا، أظهرت دراسـة Akrawi& Mohamed [٦] أهمية دور الصـادرات في تنمية الاقتصـاد العراقي، حيث أن تعزيز صادرات الصناعات المختلفة يسهم في تكوين رأس المال الثابت وتحقيق اسـتقرار اقتصـادي على المدى الطويل. كما تبين من خلال دراسـة العزاوي [٧] أن السـياسـات المالية يمكن أن تكون لها تأثيرات مباشـرة على معدلات البطالة في العراق، حيث يعد التوسـع الصناعي أحد الحلول الأساسية للحد من البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

في إطار التحولات الاقتصـادية والاجتماعية في العراق، تؤكد دراسـات أخرى على أهمية الابتكار التكنولوجي والتوجه نحو تشير دراسة العزاوي [٨] إلى أن السياسة المالية تؤثر بشكل مباشر على معدلات البطـالـة في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤). إذ تؤكد أن زيـادة الاســتثمـارات الحكومية في القطاعات الإنتاجية، وخاصـة الصـناعية، تؤدي إلى تحفيز سـوق العمل وتقليل معدلات البطالة. يتماشـى هذا مع رؤية زياده ورانيه [٩] التي تؤكد دور ريادة الأعمال في تعزيز المسؤولية المجتمعية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال المشاريع الصناعية الناشئة، مما يسهم في توليد فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

اسـتعرضـت دراسـة الحداد وإيمان [١٠] تجربة مصـر في إنشـاء العناقيد الصـناعية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصـادية، مع التركيز على مدينة الأثاث بدمياط كنموذج متكامل. تبرز هذه الدراسة أهمية دمج المنشآت الصناعية ضمن بيئة متكاملة توفر وظائف جديدة وتحقق التوازن بين متطلبات السوق والعمل، مما يعزز استدامة التنمية. ويمكن مقارنة ذلك بتجربة العراق في دعم المناطق الصـناعية، حيث أشـار العزاوي [١١] في دراسـته عن تحرير التجارة الخارجية إلى أن انفتاح الاقتصاد العراقي يحتاج إلى سياسات داخلية داعمة للصناعة لتعزيز مساهمتها في التنمية الاجتماعية.

تناولت دراســة الســحيمات [١٢] دور المدن الذكية في تحقيق أهداف التنمية المســتدامة، حيث أكدت أن تبني التكنولوجيا في الصــناعة لا يعزز فقط الإنتاجية، بل يســاهم في تحســين جودة الحياة لسكان المناطق الصـناعية. كما أكدت دراسـة الضـمور [١٣] أهمية الشـراكة بين البلديات والقطاع الخاص في تطوير البنية التحتية الصـناعية، مما يسـهم في توفير بيئة أعمال مسـتدامة وخلق فرص عمل جديدة. يتماشـى هذا مع ما ذكره أبو هات [١٤] حول الحاجة إلى استراتيجيات

اقتصـــادية متكاملة بعد الأزمات، حيث تعد المدن الصـــناعية الذكية والاســـتثمار المشـــترك بين الحكومة والقطاع الخاص من أهم الحلول المطروحة لتحقيق التنمية المستدامة.

تناولت دراسة الفواز وزكريا [١٥] أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على الرفاهية الاقتصادية في الدول الإســلامية، وأكدت أن نمو القطاع الصــناعي يؤدي إلى تحســين مســتويات المعيشــة وتقليل الفجوات الاقتصــادية بين الفئات الاجتماعية. من جهة أخرى، ركزت دراســة معتز والفاتح [١٦] على إمكانية تطبيق معايير الاستدامة في بيئة الأعمال السودانية، وأكدت أن الإفصاح عن المســـؤولية الاجتماعية للشـــركات الصـــناعية يلعب دورًا حيويًا في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.

ناقش كنعان [١٧] في كتابه "الدولة واقتصاد السوق" تجارب الخصخصة العالمية والعربية، وأشار إلى أن تحويل القطاعات الصناعية من الإدارة الحكومية إلى القطاع الخاص قد يسهم في تعزيز الكفاءة الإنتاجية، لكنه قد يؤدي إلى تحديات اجتماعية مثل تقليل فرص العمل إذا لم يتم تنظيمه بشكل فعال. هذا يتقاطع مع ما ذكره إبراهيم وإيمان [١٨] حول دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصـــادي، حيث أكدا أن نجاح التنمية الصـــناعية يعتمد على اســـتثمار الحكومات في تطوير المهارات المهنية للعمال وتعزيز قدرتهم التنافسية في سوق العمل

ثانياً: الواقع الصناعي في البصرة

البيانات الديموغرافية توضـح توزيع المشـاركين في الاسـتبيان حسـب العمر، الجنس، المسـتوى التعليمي، وسـنوات الخبرة في القطاع الصـناعي. أبرز ما يظهر هو أن غالبية المشـاركين من الذكور (٦٥%) ومن فئة الشباب الأقل من ٢٠ عامًا (٤٠%). كما أن معظم المشاركين يمتلكون شـهادة بكالوريوس (٥٠%)، والعدد الأكبر لديهم خبرة أقل من ٥ سـنوات في القطاع الصـناعي (٦٠%) ينظر الى الجدول (١) والشـكل (١) و(٢) و(٣) و(٤). هذه البيانات تعكس تنوع العينة المشاركة في الاستبيان، مما يساعد على فهم ملامح المشاركين بشكل أعمق.

جدول (١) البيانات الديموغرافية

	الفئات	التكرار	النسب المئوية
العمر	أقل من ٢٠	١٢٠	٤٠
	21 – 30	٣٠	١٠
	31 – 40	٦٠	٢٠
	41 – 50	٤٥	١٥

	أكثر من ٥٠	٤٥	١٥
الجنس	ذكر	١٩٥	٦٥
	أنثى	١٠٥	٣٥
المستوى التعليمي	بكالوريوس	١٥٠	٥٠
	دبلوم	٩٠	٣٠
	ماجستير	٣٠	١٠
	دكتوراه	٣٠	١٠
سنوات الخبرة في القطاع الصناعي	أقل من ٥ سنوات	١٨٠	٦٠
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٦٠	٢٠
	أكثر من ١٠ سنوات	٦٠	٢٠

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الاستبانة.

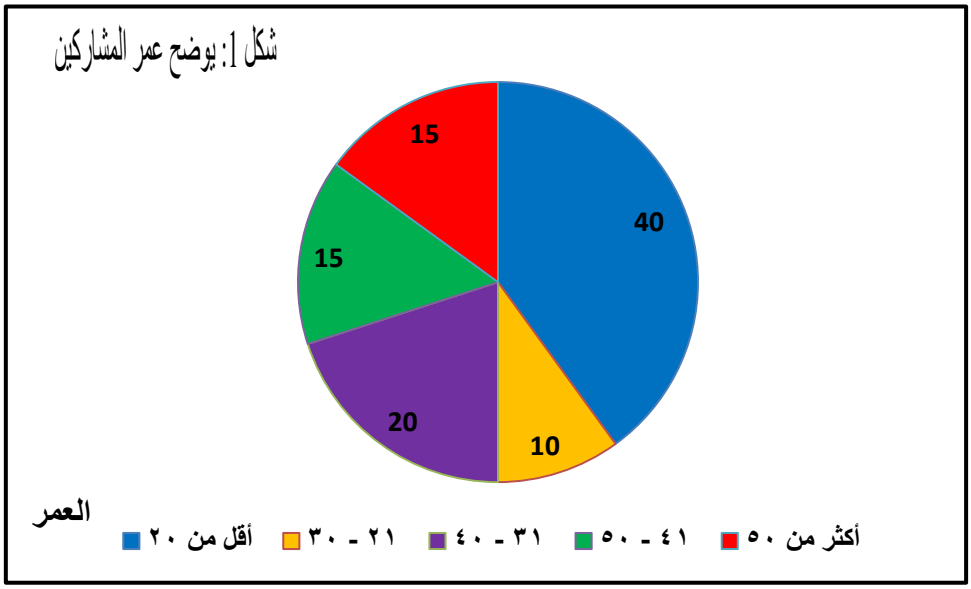

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١).

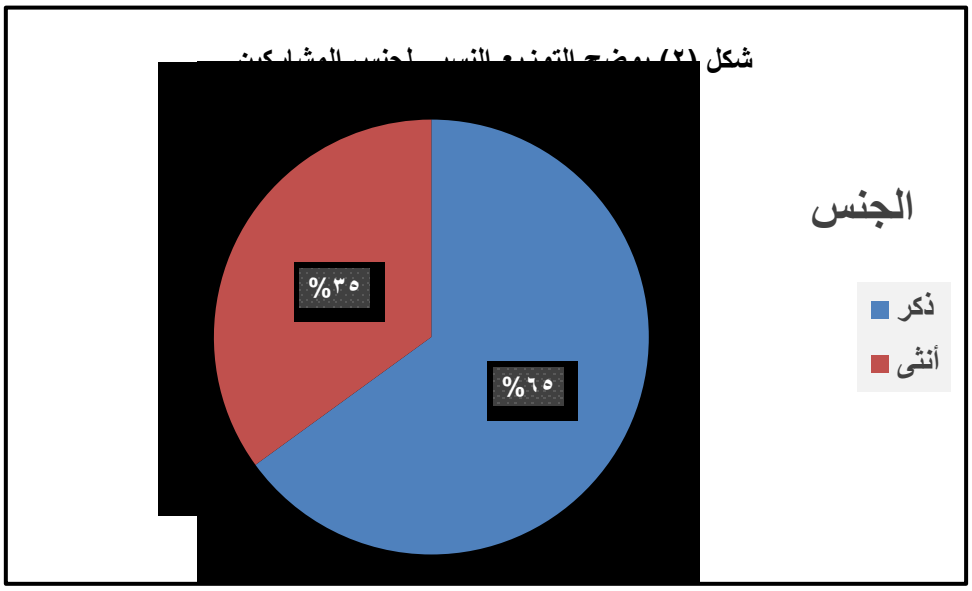

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١).

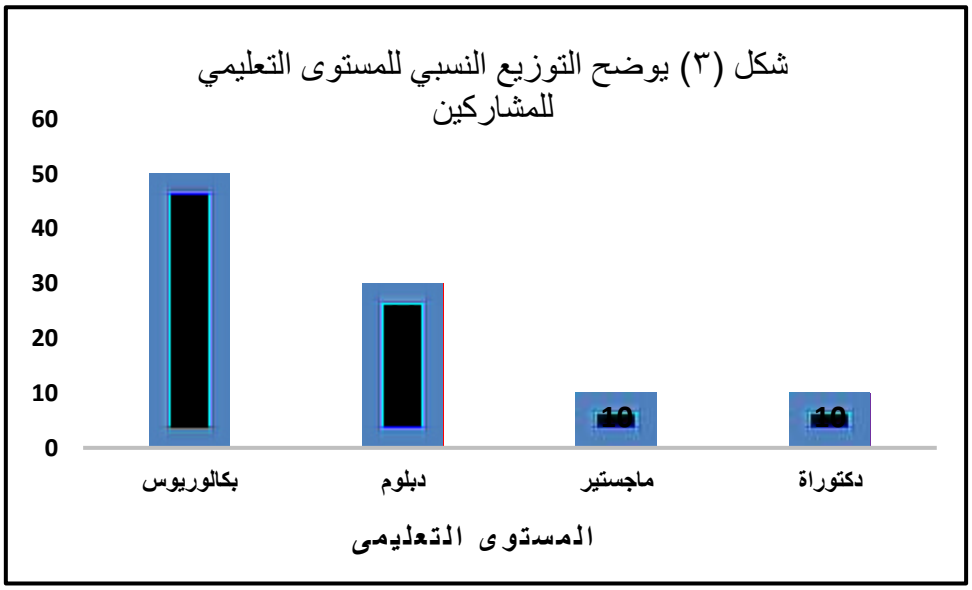

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١).

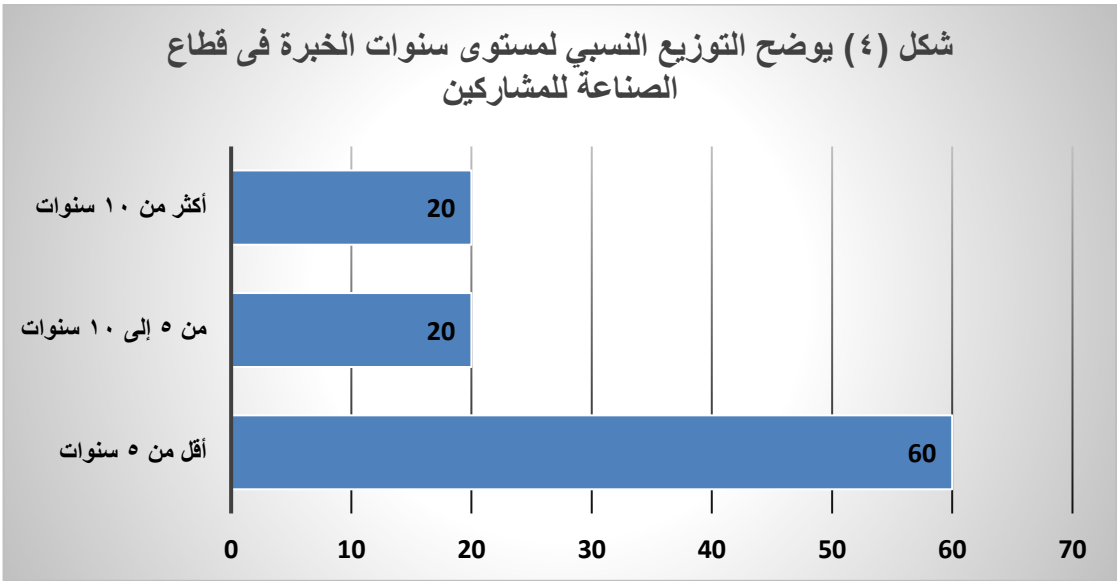

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١).

تُظهر البيانات المتعلقة بتقييم دور السياسات الحكومية في تحفيز نمو القطاع الصناعي وجود تأثير إيجابي ملحوظ على الصناعة، حيث يُظهر ٤٠% من المشاركين أن هناك تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا. كما أن معظم المشاركين (٤٠%) يرون أن السياسات الحكومية تسهم بشكل كبير في تسهيل الاستثمارات في القطاع الصناعي، بينما يعتقد ٦٠% منهم أن هناك قوانين فعّالة لحماية الصناعة المحلية. تشير البيانات أيضًا إلى أن ٥٠% من المشاركين يرون أن الحكومة تشجع على تطوير التكنولوجيا في الصناعات المحلية، في حين يرى ٥٠% آخرون أن تنظيم سوق العمل الصناعي جيد. وفيما يخص القدرة التنافسية، ٦٥% من المشاركين يرون أن السياسات الحكومية تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي المحلي على الصعيدين الإقليمي والدولي. جميع هذه النتائج تشير إلى أن السياسات الحكومية تلعب دورًا مهمًا في تحسين القطاع الصناعي رغم بعض التحفظات في بعض المجالات جدول (٢).

جدول (٢) تأثير السياسات الحكومية على القطاع الصناعي

		التكرار	النسب المئوية	قيمة p
كيف تقيم دور السياسات الحكومية في تحفيز نمو القطاع الصناعي	تأثير إيجابي كبير	١٢٠	٤٠	0.01
	تأثير إيجابي طفيف	٣٠	١٠	
	تأثير غير ملحوظ	٦٠	٢٠	
	تأثير سلبي	٩٠	٣٠	
هل السياسات الحكومية تساهم في تسهيل الاستثمارات في القطاع الصناعي؟	نعم، بشكل كبير	١٢٠	٤٠	0.003
	نعم، بشكل محدود	٩٠	٣٠	
	لا، لا توجد تسهيلات كافية	٦٠	٢٠	
	لا، هناك عوائق كبيرة	٣٠	١٠	
هل هناك قوانين حكومية فعالة لحماية الصناعة المحلية؟	نعم	١٨٠	٦٠	0.04
	بشكل جزئي	٦٠	٢٠	
	لا	٦٠	٢٠	
هل تشجع الحكومة على تطوير التكنولوجيا داخل الصناعات المحلية؟	نعم	١٥٠	٥٠	0.009
	بشكل محدود	60	20	
	لا	٩٠	٣٠	
كيف ترى دور الحكومة في تنظيم سوق العمل الصناعي؟	تنظيم جيد	١٥٠	٥٠	0.004
	تنظيم غير كاف	٩٠	٣٠	
	غير منظم	٦٠	٢٠	
هل تسهم السياسات الحكومية في زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي المحلي على الصعيدين الإقليمي والدولي؟	نعم	١٩٥	٦٥	0.03
	لا	١٠٥	٣٥	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الاستبانة.

تُظهر البيانات المتعلقة بتأثير السياسات الحكومية في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الصناعية نتائج إيجابية ملحوظة. حيث أكد ٥٥% من المشاركين

أن السياسات الحكومية تساهم في توفير فرص عمل جديدة للعمالة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، ٨٠% من المشاركين أشاروا إلى أن السياسات الحكومية ساعدت في تحسين مستوى المعيشة في المناطق الصناعية. أما في ما يخص الحد من البطالة بين الشباب، فقد أظهر ٦٥% من المشاركين أن السياسات الحكومية تلعب دورًا فعالًا في هذا المجال. بالنسبة للحد من الفقر، ٤٠% من المشاركين رأوا أن السياسات الحكومية ساهمت بشكل فعّال في الحد من الفقر، بينما يعتقد ٥٠% أن السياسات ساعدت في توفير الرعاية الاجتماعية للعمال. وأخيرًا، ٥٠% من المشاركين أشاروا إلى أن السياسات الحكومية ساهمت في تحسين توزيع الثروات بين الفئات الاجتماعية، مما يعكس تحسنًا في العدالة الاجتماعية في المجتمع الصناعي جدول (٣).

جدول (٣) تأثير السياسات الحكومية على التنمية الاجتماعية

		التكرار	النسب المئوية	قيمة p
هل تساهم السياسات الحكومية في توفير فرص عمل جديدة للعمالة المحلية؟	نعم	١٦٥	٥٥	0.02
	لا	١٣٥	٤٥	
هل أسهمت السياسات الحكومية في تحسين مستوى المعيشة للأفراد في المناطق الصناعية؟	نعم	٢٤٠	٨٠	0.001
	لا	٦٠	٢٠	
كيف تقيم دور السياسات الحكومية في الحد من البطالة بين الشباب؟	دور فعال	١٩٥	٦٥	0.01
	دور غير فعال	١٠٥	٣٥	
هل ساهمت السياسات الحكومية في الحد من الفقر في المجتمع الصناعي؟	نعم	١٢٠	٤٠	0.005
	بشكل جزئي	٩٠	٣٠	
	لا	٩٠	٣٠	
هل ساعدت السياسات الحكومية في توفير الرعاية الاجتماعية للعمال؟	نعم	١٥٠	٥٠	0.007
	بشكل جزئي	٩٠	٣٠	
	لا	٦٠	٢٠	
هل ترى أن السياسات الحكومية ساهمت في تحسين توزيع الثروات بين الفئات الاجتماعية؟	نعم	١٥٠	٥٠	0.001
	بشكل طفيف	٧٥	٢٥	
	لا	٧٥	٢٥	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الاستبانة.

تُظهر البيانات المتعلقة بتحسين بيئة العمل في القطاع الصناعي أن هناك تأثيرًا إيجابيًا للسياسات الحكومية في هذا المجال، حيث ٥٥% من المشاركين أكدوا أن بيئة العمل قد تحسنت نتيجة للسياسات الحكومية. كما أشار ٨٠% من المشاركين إلى أن الحكومة توفر بيئة آمنة وصحية في أماكن العمل. وفيما يتعلق بتطوير مهارات العمال، ٦٠% من المشاركين رأوا أن هناك برامج حكومية موجهة لتحسين مهارات العمال في القطاع الصناعي.

أما بالنسبة لتطبيق قوانين العمل، فقد أشار ٦٥% من المشاركين إلى أن قوانين العمل تُطبق بشكل جيد في القطاع الصناعي. كما أكد ٦٠% من المشاركين أن الحكومة تشجع الشركات الصناعية على توفير المزيد من الفرص التدريبية والتطويرية للعمال. أخيرًا، ٦٥% من المشاركين رأوا أن هناك فوارق واضحة في بيئة العمل بين الصناعات المختلفة، جدول (٤) مما يعكس تفاوتًا في الظروف العمل داخل القطاع الصناعي.

جدول (٤) بيئة العمل في القطاع الصناعي

		التكرار	النسب المئوية	قيمة p
هل تحسن بيئة العمل في القطاع الصناعي نتيجة للسياسات الحكومية؟	نعم	١٦٥	٥٥	0.002
	لا	١٣٥	٤٥	
هل توفر الحكومة بيئة آمنة وصحية في أماكن العمل؟	نعم	٢٤٠	٨٠	0.003
	لا	٦٠	٢٠	
هل توجد برامج حكومية لتحسين مهارات العمال في القطاع الصناعي؟	نعم	١٨٠	٦٠	0.01
	لا	١٢٠	٤٠	
هل يتم تطبيق قوانين العمل بشكل جيد في القطاع الصناعي؟	نعم	١٩٥	٦٥	0.001
	لا	١٠٥	٣٥	
هل تشجع الحكومة الشركات الصناعية على توفير مزيد من الفرص التدريبية والتطويرية للعمال؟	نعم	١٨٠	٦٠	0.003
	لا	١٢٠	٤٠	
هل هناك فوارق واضحة في بيئة العمل بين الصناعات المختلفة؟	نعم	١٩٥	٦٥	0.01
	لا	١٠٥	٣٥	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الاستبانة.

تُظهر البيانات المتعلقة بتشجيع السياسات الحكومية على تبني التقنيات الحديثة أن ٧٠% من المشاركين يرون أن السياسات الحكومية تدعم بشكل كبير تبني التقنيات الحديثة في الشركات الصناعية. كما أن ٦٠% من المشاركين أكدوا أن الابتكار والتكنولوجيا يتم تطبيقه بشكل فعال في الصناعات العراقية. في ما يخص تأثير الابتكار التكنولوجي على الإنتاجية، ٨٠% من المشاركين أشاروا إلى أن الابتكار يساهم بشكل كبير في تحسين الإنتاجية.

وفيما يتعلق بتوفير الحوافز لتطوير التكنولوجيا الصناعية المحلية، ٦٥% من المشاركين رأوا أن الحكومة توفر هذه الحوافز. كما أظهر ٥٥% من العاملين في القطاع الصناعي أنهم يشعرون بضرورة تبني تكنولوجيا جديدة لتحسين الأداء. وأخيرًا، ٨٠% من المشاركين اعتبروا أن هناك استثمارات كافية في البحث والتطوير لدعم الابتكار في الصناعات العراقية، جدول (٥) مما يعكس أهمية البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

جدول (٥) الابتكار والتكنولوجيا في القطاع الصناعي

		التكرار	النسب المئوية%	قيمة p
هل تشجع السياسات الحكومية الشركات الصناعية على تبني تقنيات حديثة؟	نعم	٢١٠	٧٠	0.04
	لا	٩٠	٣٠	
هل يتم تطبيق الابتكار والتكنولوجيا بشكل فعال في الصناعات العراقية؟	نعم	١٨٠	٦٠	0.03
	لا	١٢٠	٤٠	
هل ترى أن الابتكار التكنولوجي في القطاع الصناعي يساهم في تحسين الإنتاجية؟	نعم	٢٤٠	٨٠	0.009
	لا	٦٠	٢٠	
هل توفر الحكومة حوافز للشركات لتطوير تكنولوجيا صناعية محلية؟	نعم	١٩٥	٦٥	0.01
	لا	١٠٥	٣٥	
هل يرى العاملون في القطاع الصناعي أن هناك حاجة لتبني تكنولوجيا جديدة لتحسين الأداء؟	نعم	١٦٥	٥٥	0.03
	لا	١٣٥	٤٥	
هل هناك استثمارات كافية في البحث والتطوير لدعم الابتكار في الصناعات العراقية؟	نعم	٢٤٠	٨٠	0.001
	لا	٦٠	٢٠	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الاستبانة.

تعكس البيانات الديموغرافية تنوعًا ملحوظًا بين المشاركين، حيث يهيمن الذكور بنسبة ٦٥% والشباب الأقل من ٢٠ عامًا بنسبة ٤٠%، مع حصول ٥٠% على شهادة البكالوريوس، وامتلاك ٦٠% منهم خبرة أقل من ٥ سنوات. هذا التنوع قد يؤثر على إدراك المشاركين لدور السياسات الحكومية في القطاع الصناعي. وفقًا لدراسة [١٩] Al-Ghalbi &Abdulameer ، فإن إشراك الشباب في القطاع الصناعي يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة عند توجيههم نحو ريادة الأعمال والاستثمارات المبتكرة. كما أشارت دراسة [٢٠] Mahmud إلى أهمية تطوير رأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يتوافق مع التركيز على تأهيل الكوادر الشابة.

أظهرت نتائج الاستبيان أن ٤٠% من المشاركين يرون أن السياسات الحكومية لها تأثير إيجابي كبير على نمو القطاع الصناعي، مع اعتقاد ٦٠% بوجود قوانين فعالة لحماية الصناعة المحلية. هذا يتماشى مع ما ذكره [٢١] Shamkhi et al حول فعالية الصناعة التحويلية في العراق وتأثير القوانين الداعمة لها في تحسين الإنتاجية. كما أشارت [٢٢] .Abid et al إلى أن التصنيع يمثل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، خاصة عند دعمه بسياسات حكومية فعالة. ومع ذلك، أشارت [٢٣] ALyaseri&Abdulridha إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، والتي قد تحد من التأثير الفعلي للسياسات الصناعية إذا لم يتم تقليل الاعتماد على النفط.

أكد ٥٥% من المشاركين أن السياسات الحكومية تساعد في توفير فرص عمل جديدة، بينما يرى ٨٠% أنها ساهمت في تحسين مستوى المعيشة في المناطق الصناعية. هذا يتماشى مع دراسة[٢٤] Farhan التي أبرزت دور الاستقرار الاقتصادي في تعزيز الأمن الاجتماعي وخلق فرص عمل. كما أشارت [٢٥] Edan إلى تأثير السياسات النقدية والاجتماعية في دعم التنمية المستدامة وتقليل الفجوات الاقتصادية. لكن، يظل التحدي في ضمان استدامة هذه الوظائف وعدم ارتباطها فقط بالمشاريع الحكومية المؤقتة.

أظهرت البيانات أن ٥٥% من المشاركين يعتقدون أن بيئة العمل تحسنت نتيجة للسياسات الحكومية، مع إشارة ٨٠% إلى توفير بيئة آمنة وصحية. يتماشى هذا مع دراسة [٢٦] Alsaaedy التي تناولت الجغرافيا الصناعية للعراق وأكدت أن تحسين بيئة العمل ضروري لجذب المزيد من الاستثمارات. من ناحية أخرى، أشارت [٢٧] Musawi&Jabbar إلى التحديات التي تواجه الاستدامة في بيئة العمل العراقي، خاصة فيما يتعلق بتطبيق قوانين العمل على جميع القطاعات بشكل متوازن.

أظهرت البيانات أن ٧٠% من المشـــاركين يرون أن الحكومة تدعم تبني التقنيات الحديثة، مع اعتقاد ٨٠% بأن الابتكار يساهم في تحسين الإنتاجية. هذه النتائج تتماشى مع ما أشار إليه Yafa & Al-Fatlawi [٢٨] حول أهمية الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المســتدامة. كما أكدت دراسة [٢٩] Mohammed على دور القيادة التحويلية في تحسين الأداء الصناعي من خلال تبني التكنولوجيا والابتكار. ومع ذلك، أشـــار Bekheet et al. [٣٠] إلى وجود تحديات استثمارية تعيق تطور التكنولوجيا الصناعية، مما يستدعي استراتيجيات دعم حكومية أقوى.

الاستنتاجات

١- تشير البيانات إلى أن السياسات الحكومية تلعب دورًا حيويًا في تحفيز نمو القطاع الصناعي، حيث تساهم بشكل كبير في تحسين بيئة العمل، زيادة القدرة التنافسية، وتوفير فرص العمل.
٢- كما أن هناك توافقًا بين المشاركين حول أهمية الابتكار التكنولوجي ودعمه من قبل السياسات الحكومية في تعزيز الإنتاجية داخل الصناعات.
٣- تشـير النتائج أيضًـا إلى أن السـياسـات الحكومية لها تأثير إيجابي على تحسـين مسـتوى المعيشـة للعمال في المناطق الصـناعية، وتقليل التفاوتات الاقتصـادية، مما يعكس تعزيز العدالة الاجتماعية.
٤- على الرغم من هذه التحسينات، تبقى هناك بعض التحديات التي قد تتطلب مزيدًا من الجهود لتطوير السياسات.

المقترحات

١- ينبغي على الحكومة الاســتمرار في دعم الابتكار التكنولوجي وتوفير الحوافز اللازمة لتطوير التكنولوجيا الصناعية المحلية، بما يعزز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.
٢- من المهم أيضًـا تحسـين تطبيق القوانين الخاصـة بحماية الصـناعة وتعزيز البيئة التنظيمية، لضمان استدامة النمو الصناعي.
٣- يجب توجيه المزيد من الاهتمام إلى تدريب وتطوير مهارات العمال في القطاع الصناعي، وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية لتغطية فئات أوسع من العمالة.

المصادر

١. العزاوي، كريم عبيس حسـان، اثر السـياسـة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، (٢٠١٩).

٢. زياده، محمد محمود، رانيه، دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، (٢٠٢١)،.(4)45، ص ١-١٨.
٣. Akrawi, Z. M., & Mohamed, R. F. ، اثر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في تكوين راس المال الثابت للاقتصاد العراقي (مع اشارة الى اقليم كوردستان العراق),Humanities Journal of University of Zakho . (٢٠١٥)، ٣(١)، ص ٢١٣-٢٢٤.
٤. Musawi, A. W. M. J. A., &Jabbar, I. J. (2020). Sustainable Development in Iraq: Challenges and Proposals for Reform.
٥. الحداد، إيمان، التجربة المصرية فى إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية المتكاملة: دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط، مجلة السياسة والاقتصاد، (٢٠٢٢)، ص ٧١-١١١.
٦. Akrawi, Z. M., & Mohamed, R. F.، مصدر سابق، 224-213.
٧. العزاوي، كريم عبيس حسان، مصدر سابق.
٨. العزاوي، كريم عبيس حسان، مصدر سابق.
٩. زياده، محمد محمود، رانيه، دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية .مصدر سابق، ص ١-١٨.
١٠. الحداد، إيمان، مصدر سابق، ص .111-71
١١. العزاوي، كريم عبيس حسان، مصدر سابق.
١٢. السحيمات، محمد سمير خلف، مساهمة المدن الذكية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (رؤية مستقبلية للبلديات في الأردن (٢٠٢٣)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٤(٢)، ١٠٧٧-١٠٩٦.
١٣. الضمور، نبيل ماجد سليمان، الدور التنموي للبلديات والشراكة مع القطاع الخاص .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (٢٠٢٣)، ص.270-253 ,(6)4 ,
١٤. ابو هات، عبد الكريم كامل عبد الكاظم، الاقتصاد العراقي... ما بعد المحنة... ثمة آمل، (٢٠١١).

١٥. الفواز، تركي مجحم، زكريا محمد أحمد شـــطناوي، التغير في الناتج المحلي الاجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختاره من العالم الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (٢٠٢٤)، ص.168-148 ,5(5),

١٦. ســعيد، معتز محمد نور ســالم، الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، إمكانية تطبيق معايير الاستدامة وأثرها علي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في بيئة الأعمال السودانية (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية نموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (٢٠٢٤)، ص.236-219 ,5(6),

١٧. كنعان، طاهر، الدولة واقتصـاد السـوق: قراءات في سـياسـات الخصـخصـة وتجاربها العالمية والعربية .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٦).

١٨. ابراهيم، محمد، ايمان، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (٢٠٢١)، ص-33 ,22(1), 62.

19. Al-Ghalbi, K. S., &Abdulameer, A. J. (2022). The role of the private sector in achieving sustainable development goals in Iraq after the year (2003). Special Education, 1(43).
20. Mahmud, S. F. (2021). Opportunities and challenges of sustainable agricultural development in Iraq. International Journal of Social Relevance and Concern, 9(1), 12-24.
21. Shamkhi, M. K., Ahmed, D. A., &Majeed, O. H. (2022). The effectiveness of the manufacturing industry in Iraq. Materials Today: Proceedings, 60, 1223-1228.
22. Abid, M. M., Mardood, N. R., Abdullah, A. M., Madi, M. S., Ali, M. H., Al-Muttar, M. Y. O., ... & Sayed-Lafi, R. M. (2023). Sustainable Economic Growth in Iraq: Role of Industrialization, Deforestation, Trade, Employment, Technology, and Agriculture. AgBioForum, 25(2), 32-41.
23. ALyaseri, I. J. J., &Abdulridha, A. A. (2021). The Rentier Nature of The Iraqi Economy and Its Role In Achieving Economic Development After 2003. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education, 12(14), 3297-3310.
24. Farhan, A. A. (2023). Challenges to Sustainable Development in Iraq: Human Security Issues. Tikrit Journal For Political Science, 2(32), 3-22.

25. Edan, F. M. (2021). Iraq's monetary policies of Social Responsibility and its Impact on Sustainable Development. Indian Journal of Economics and Business, 20(4).
26. Alsaaedy, N. (2024). Industrial Geography of Iraq. In The Geography of Iraq (pp. 171-184). Cham: Springer Nature Switzerland.
27. Musawi, A. W. M. J. A., &Jabbar, I. J. (2020). Sustainable Development in Iraq: Challenges and Proposals for Reform.
28. Yafa, B. K. A. J. R., & Al-Fatlawi, A. (2021). Sustainable development strategy in Iraq in 2030 and the role of renewable energy sources. AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic sciences, 23(1).
29. Mahmoud, S. (2020). Industrial location and spatial development in Iraq. GSJ, 8(10).
30. Bekheet, H. N., Al Sudany, N. K., &Najm, S. S. (2023). Iraqi economy and renewable energy projects between economic necessity and investment challenges. International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev., 8(8), 71.